

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131213 131213 13-57577 (A)



البيان

القضاء على الفقر المدقع من خلال التنمية والمشاركة

مقدمة

على الرغم من التقدم الحقيقي المحرز في مجال القضاء على الفقر في بعض المناطق خلال السنوات الأخيرة، فإن المؤشر القياسي للفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١٣ يبين أن هناك ١,٦ بليون شخص في البلدان الـ ١٠٤ التي شملها التحليل لا يزالون يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، والذي يعرف بأنه المعاناة من أوجه الحرمان المتعددة والمتزامنة على مستوى الأفراد في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وتبين الأدلة أننا لم ننجح حتى الآن في الوصول إلى أكثر فئات السكان ضعفاً، وهي الفئات الأكثر تضرراً بعوامل التدني البيئي والإقصاء اجتماعياً واقتصادياً. وفضلاً عن ذلك فإن السياسات والمشاريع الإنمائية لم تنفض إلى الآثار المرجوة على الفئات المستهدفة من السكان، بل إن العديد منها قد ساعد على عزل وتشتيت الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي هذا السياق، نرحب بأن لجنة التنمية الاجتماعية ستجعل محور تركيز الدورة الثانية والخمسين موضوع "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع". والتمكين، عندما يقود إلى المشاركة الفعالة وذات المغزى، هو تأكيد لحق كل فرد وجماعة في المشاركة في تسيير الشؤون العامة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان بموجب قراره ١١/٢١، فإن المشاركة هي أيضاً وسيلة لتشجيع الشمول الاجتماعي، وعنصر أساسي في مكافحة الفقر، فضلاً عن كونها ضماناً بأن يتم وضع السياسات العامة بشكل يجعلها تلي الاحتياجات الصريحة لأشد شرائح المجتمع فقراً، مع اتسامها بالاستدامة.

تمكين من يعانون من الفقر المدقع من المساهمة في تعريف الفقر وقياسه

وصفت امرأة تعاني من الفقر في بيرو وضعها على النحو التالي: "إن أسوأ شيء في المعاناة من الفقر المدقع هو الشعور بالازدراء، وأن يرمقك الناس وكأنك لا تعني شيئاً، وينظرون إليك باحتقار وريبة، بل إنهم يعاملونك كما لو كنت عدواً. ونعاني نحن وأطفالنا يوماً من هذه المشاعر، وكم يؤذينا ذلك وينتقص من كرامتنا، بل ويجعلنا نعيش في خوف وفي إحساس بالعار."

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في فهم الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، فقد بولغ في التأكيد على المقاييس التقليدية للفقر القائمة على مؤشري الدخل والاستهلاك، وهذه الأبعاد الاقتصادية للفقر مهمة، ويسهل مؤكدا قياسها كميًا، لكنها أفضت إلى فهم جزئي فقط لظاهرة الفقر لأنها تغفل عناصر مثل التمييز، والإقصاء، وانعدام الأمن والعنف، والحرمان من حق التعبير والسيطرة على مقاليد الأمور، فضلا عن كونها تخفق في تبيان آثار المعاناة من أوجه الحرمان المتعددة على حياة الناس. ونتيجة لذلك، فإن السياسات والبرامج الموضوعة للقضاء على الفقر تتسم بعدم الترابط والتناسق، وبعدم تلاؤمها مع احتياجات أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع وواقع حياتهم.

وحتى يتسنى التوصل إلى فهم أفضل للأبعاد المختلفة للفقر، فإنه من الضروري دمج المقاييس الكمية والكيفية، والاستماع إلى آراء من يعانون من الفقر، ووضع مقاييس جديدة ودمج المؤشرات. ومن المهم أيضا جمع البيانات المصنفة (وبالنسبة للبلدان تقديم التقارير) التي تجعل قياس النجاح المحرز ورصده استنادا إلى الخمس الأقل دخلا من عدد السكان في كل بلد أمرا ممكنا.

إيجاد بيئة صالحة للتمكين والمشاركة

تفضي جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الوصم بالعار والتحييز، إلى تهميش من يعانون من الفقر المدقع، إذ أنها تقصيهم عن المشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتؤدي عوامل أخرى، من بينها انعدام الثقة والأولويات المختلفة للأطراف صاحبة المصلحة، وعدم توفر وثائق الهوية لدى الفقراء، إلى تثبيط المشاركة النشطة من طرف أولئك الذين يعيشون في فقر. وتحول هذه العوائق أيضا بين من يعيشون في فقر وبين الوصول إلى الخدمات العامة الحيوية في مجالات الصحة والتعليم.

وحتى يتاح تمكين أكثر فئات السكان تهميشا من المشاركة بشكل ذي معنى، فإنه من الضروري إيجاد بيئة تمكينية تحترم حقوق الإنسان الأساسية وتحميها. ولكي يمكن وضع برامج ومشاريع تخفف من آثار الفقر المدقع، يتعين على أصحاب المصلحة دمج معارف الأشخاص الذين يعانون من ضروب مختلفة من الفقر على أساس يومي.

ويتطلب التمكين أيضا التزاما من جانب من بيدهم زمام الأمور أو السلطة. وفي هذا الصدد فإن المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، القائمة على المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان، هي أداة عملية في متناول الدول لاستخدامها في وضع برامجها الهادفة إلى القضاء على الفقر.

تشجيع فرص العمل اللائق وتنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢

مع تقدم التكنولوجيا والتوسع السريع لأنماط الثقافة التجارية، شهد العالم استهلاكاً واسع النطاق للموارد الطبيعية المحدودة وتدنياً في تدابير حماية العمالة. وعلى المجتمع الدولي أن يحول محور اهتمام النظام الاقتصادي العالمي ليصبح قائماً على حقوق الإنسان وتعزيز فرص العمل اللائق. ويجب استثمار التمويلات العامة والخاصة بغية ضمان دخل عادل وبيئة عمل مأمونة للجميع، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسراهم، ودعم العاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. وينبغي أيضاً للقوانين ولوائح العمل حماية الأعمال اللائقة، وتشجيع إقامة اقتصاد يتسم بروح المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة.

وسيضمن تنفيذ التوصية رقم ٢٠٢ لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٢ بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية أن جميع الأفراد بمن فيهم الأشد إقصاء سيتمتعون بدرجة أساسية من الحماية الاجتماعية تمكنهم من التكيف بشكل أفضل مع البطالة والصدمة في أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية.

ومن شأن تبني نهج قائم على الحقوق للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية إتاحة أفضل السبل لنجاعة لضمان أعمال الحق في مستوى معيشي لائق، والقضاء على التهميش والإقصاء، وإيجاد الشروط الضرورية لتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

إتاحة فرص التعليم المتسم بالجودة للجميع القائم على التعاون بين أصحاب المصلحة

إن التعليم والتدريب المتسمين بالجودة عاملان حاسماً الأهمية في مساعدة من يعيشون في فقر مدقع على اكتساب المهارات الضرورية للمساهمة بشكل ذي معني في المجتمع. ومن خلال تضافر جهود الشركاء الدوليين والوطنيين والمحليين، ينبغي على الدول أن تسعى جاهدة إلى إزالة جميع العوائق التي تقف في وجه حصول الطلبة على فرص التعليم الجيد.

وعلى المستوى المحلي، يجب أن يتم توجيه الموارد من خلال البرامج التعليمية لتصل إلى الطلاب الذين يعيشون في مجتمعات معزولة وفقيرة، وذلك من خلال الحد من تكاليف التعليم الثانوية مثل (النقل، الأزياء المدرسية، وما شابه ذلك) وتقديم الدعم المالي، حسب الاقتضاء، لتغطية هذه التكاليف.

ويتعين أن توفر المدارس بيئات مأمونة ومواتية يستطيع من خلالها جميع أصحاب المصلحة، الطلاب والآباء والأمهات، والقائمين على العملية التعليمية، وأفراد المجتمع، العمل معاً من أجل وضع مناهج ملائمة للسياق، تعترف بأن السبل البديلة لتوفير التعليم ذي الجودة (أي التدريب المهني وفترات التدريب الداخلي) هي مصادر شرعية لاكتساب المعارف. ومن

حق كل طفل أن ينهي مرحلة التعليم الثانوي، بحيث يكتسب المعارف، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، الضرورية للعمل.

وينبغي للمدارس اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز والوصم بالعار في بيئة المدرسة. كما ينبغي لها تدريب المدرسين والعاملين في المدرسة على فهم آثار الفقر المدقع والمظاهر الأخرى للإقصاء الاجتماعي، وتزويدهم بالمعارف الضرورية لتقديم الدعم الناجح للطلبة الذين يعانون من تبعات ذلك.

تشجيع الحوكمة الرشيدة القائمة على المشاركة

كما تؤكد المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، فإنه "يجب أن تضمن الدول مشاركة الأشخاص الذي يعيشون في فقر مشاركة نشطة وحررة ومستنيرة ومرضية في جميع مراحل تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم القرارات السياسات التي تؤثر فيهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص من أجل إدماج كامل لأشد الأشخاص فقرا وأكثرهم إبعادا من الناحية الاجتماعية." ومن الضروري جدا ضمان هذه المشاركة ليتمكن من يعيشون في فقر مدقع من المساهمة بمعارفهم وخبراتهم في عمليات الحوكمة. وينبغي أن يتم من خلال العمليات السياسية تعزيز المشاركة النشطة من جانب أكثر الفئات إقصاء، وذلك من خلال الحوارات التي تجري في جو يتسم بالاحترام والتعاون المتبادلين.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تضطلع بدور مهم في مساعدة من يعيشون في فقر مدقع على القيام بدور نشط في تنفيذ البرامج والعمليات السياسية التي تؤثر على حياتهم، ورصدها وتقييمها. وينبغي للدول والمنظمات الدولية أن تضمن الشفافية على جميع مستويات الحوكمة، من خلال آليات المساءلة المناسبة، بما في ذلك المفتشون العامون المستقلون والعمليات القضائية المستقلة.